



مركز البحوث
الفلسطينية والاستراتيجية

مركز البحوث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

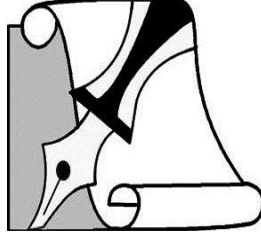
التقدير نمف الشهرى

تحليل للتطورات السياسية
والأمنية في فلسطين

www.bahethcenter.net

Email: baheth@bahethcenter.net

bahethcenter@hotmail.com



مركز الدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية

تحليل نصف شهري للتطورات السياسية والأمنية في فلسطين

أهداف المركز الرئيسية:

- ١ . إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمم.
- ٢ . الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.
- ٣ . بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.
- ٤ . إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

مع تبني مجلس الأمن الدولي قراراً يُطالب بوقف بناء المستوطنات في الأراضي الفلسطينية المحتلة، والذي جرى تمريره بعد إمتناع الولايات المتحدة عن التصويت، في تحوّل ظاهري عن سياستها القائمة على حماية إسرائيل من أيّ إجراءات بالأمم المتحدة؛ وكان رئيس حكومة العدو بنيامين نتنياهو قد دعا الولايات المتحدة إلى منع صدور قرار في مجلس الأمن يُدين الأنشطة الإستيطانية، بذريعة أنّه مُعادٍ لإسرائيل. وهو الأمر الذي فعله أيضاً الرئيس الأمريكي المنتخب، الذي دعا الولايات المتحدة إلى استخدام حقّ النقض قائلاً: "بما أنّ الولايات المتحدة تقول منذ فترة طويلة بأن السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين لا يمكن أن يُصنع إلا عبر مفاوضات مباشرة بين الطرفين وليس عبر شروط تفرضها الأمم المتحدة، يجب استخدام الفيتو ضدّ مشروع القرار الذي ينظر فيه مجلس الأمن".

وكانت الولايات المتحدة قد استخدمت عام ٢٠١١ حقّ النقض (الفيتو) لإبطال مشروع قرار يُدين المستوطنات الإسرائيلية.

وتجدر الإشارة إلى أنّ المجتمع الدولي يعتبر كل المستوطنات غير قانونية، سواء أقيمت بموافقة الحكومة الإسرائيلية أم لا، وأنها تشكّل عقبة كبيرة أمام تحقيق السلام مع الفلسطينيين. وكان من المقرر التصويت على القرار في وقتٍ سابق لكن تمّ تأجيله، بعد أن أرجأت مصر التصويت عليه قبل ساعات من موعد تقديمه في المجلس؛ بناءً على طلب الرئيس الأمريكي المنتخب ترامب، وبدعوى إعطاء فرصة للإدارة الأمريكية الجديدة للتعامل مع الموضوع. غير أنّ كل من نيوزيلاندا والسنغال وماليزيا وفنزويلا تبوّأوا المشروع، حيث طرح للتصويت وصدر بصيغته الحالية.

وُترهن إسرائيل على الإدارة الأمريكية القادمة للإلتفاف على القرار، وإفقاده أيّ قيمة حتى لو كانت معنوية، وهي التي دأبت على التهرب من تنفيذ القرارات الأممية ذات الصلة بالقضية الفلسطينية.

ولوحظ تراجع حظوظ فرض مرجعية دولية للمفاوضات، وهو الأمر الذي سعت إليه القيادة الفلسطينية منذ فشل آخر مفاوضات منذ حوالي عامين، بعد أن أبلغت فرنسا السلطة الفلسطينية تأجيل انعقاد المؤتمر الدولي الذي دعت له فرنسا والذي كان مقرراً عقده في ٢١-١٢-٢٠١٦.

ويمكن اعتبار تصويت فرنسا على قرار مجلس الأمن حول الإستيطان محاولة فرنسية للتعبؤض المعنوي للجانب الفلسطيني الذي راهن على المؤتمر كخسبة خلاص للخروج من مرجعية التفاوض الثنائي إلى المرجعية الدولية للمفاوضات. وهناك وجه آخر لتراجع المرجعية الدولية جاء بمناسبة، الأولى في خطاب

أمين عام الأمم المتحدة الوداعي أمام مجلس الأمن، والذي أكد فيه أنه لا وجود لبديل آخر لمبدأ حلّ الدولتين، وطالب الدول بالعمل فوراً مع الطرفين لوضع إطار للتقدّم نحو حلّ نهائي للصراع على أساس المفاوضات المباشرة، وهو المطلب النظري للعدوّ الصهيوني والذي يتّخذ ستاراً للتهرب من الحلّ مع الفلسطينيين. والمؤشّر الآخر للتراجع جاء عبر الدعوة الروسية للطرفين لعقد مفاوضات مباشرة في موسكو، مؤكدةً أنّ الرئيس عباس ومنتباهو وافقوا على الدعوة الروسية، إلا أنّ منتباهو طلب إرجاء الأمر لوقتٍ مناسب.

هذا على مستوى العمل في المحيط الدولي، أم ميدانياً فقد برز تطوّر نوعي في مسيرة الإنتفاضة من خلال تصاعد العمليات التي استُخدمت فيها الأسلحة النارية إلى جانب الكشف عن المزيد من الخلايا التي تُعدّ لتنفيذ عمليات، إلى جانب إستهداف المزيد من الورش الصناعيّة بذريعة أنها تصنع أسلحة للمقاومة.

على المستوى الداخلي الفلسطيني لازالت قضية المصالحة بعيدة عن الترجمة على أرض الواقع، مع تقدّم عملية تجديد الشرعيّات التي بدأها أبو مازن بعقد مؤتمر حركة فتح السابع، ويريد الوصول إلى عقد المجلس الوطني الفلسطيني لتجديد إنتخاب اللجنة التنفيذية، وصولاً إلى إنتخابات رئيس السلطة ومجلسها التشريعي.

قرار مجلس الأمن

تبنت مجلس الأمن الدولي قراراً يطالب بوقف بناء المستوطنات في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ونصّ القرار على أنّ إقدام إسرائيل على إقامة المستوطنات "ليس له سند قانوني ويمثّل إنتهاكاً صارخاً بموجب القانون الدولي وعقبة رئيسيّة أمام تحقيق حلّ الدولتين وإرساء سلام عادل ودائم وشامل، ووقف كل الأنشطة الإستيطانيّة الإسرائيليّة ضروري لإنقاذ حلّ الدولتين". وطالب القرار بأن "توقف إسرائيل فوراً وبشكل تام كل الأنشطة الإستيطانيّة في الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقيّة".

وانتقد سفير إسرائيل في الأمم المتّحدة إمتناع أمريكا عن التصويت، فيما أكّد الناطق الرسمي باسم الرئاسة الفلسطينيّة نبيل أبو ردينة أنّ "قرار مجلس الأمن الدولي بإدانة الإستيطان يشكّل صفة كبيرة للسياسة الإسرائيليّة وإدانة بإجماع دولي كامل للإستيطان ودعم قوي لحلّ الدولتين".

من جهتها قالت السفارة الأمريكيّة لدى الأمم المتحدة بأنّها لم تستخدم الفيتو ضدّ القرار لأنّه يعكس الحقائق على الأرض وينسجم مع السياسة الأمريكيّة، وقالت: "إن إستمرار البناء الإستيطاني يقوّض بشكل خطير أمن إسرائيل".

من جهته قال رئيس مجلس النواب الأمريكي، في بيان يصف إمتناع أمريكا عن التصويت بمجلس الأمن، بأنه "مشين بالقطع" و"ضربة للسلام".

ومن جهته وزير الطاقة يوفال شتاينيتز قال: "ليس هذا قراراً ضدّ المستوطنات، بل ضدّ إسرائيل، ضدّ الشعب اليهودي"، وأنّ الولايات المتحدة تخلّت عن حليفها، عن صديقها الوحيد في الشرق الأوسط (...).

وجدد ننتياهو رفض الإحتلال "التام" للقرار، معرباً عن إعقاده "بسقوطه" فور إستلام الرئيس الأمريكي المنتخب دونالد ترامب مهام منصبه الشهر المقبل.

وقال أنّ إدارة أوباما "كسرت جميع الإلتزامات" للرؤساء الأمريكيين السابقين "الذين رفضوا فرض قرارات على إسرائيل من خلال مجلس الأمن الدولي"، معتبراً أنّ قرار إدانة الإستيطان "لا يقرب عملية التسوية ويمسّ بالعدل والحقيقة".

ورأت عضو الكنيست، وزيرة خارجية الإحتلال السابقة، تسيبي ليفني أنّ "ننتياهو يعمل على عزل إسرائيل لصالح بضع مستوطنات معزولة"، وحملت ننتياهو مسؤولية تبني مجلس الأمن لقرار وقف الإستيطان، وطالبت بـ"التحّي والعودة إلى البيت".

وكتبت "معاريف" الإسرائيلية حول قرار مجلس الأمن، الذي أدان الإستيطان في الضفة الغربية والقدس، وقالت: "إتفاقيّة أوسلو كبلت أيدينا، والقرار الذي تمّ التصويت عليه ساعد بإطلاقها". وأنّ "التصويت على القرار في مجلس الأمن القاضي بإدانة البناء الإستيطاني في الضفة الغربية والقدس يسمح للحكومة بالتعاون مع إدارة ترامب على قبر فكرة الدولتين وفرض السيادة الإسرائيلية على الضفة الغربية". وتابعت: "القرار لا يذكر إتفاق أوسلو وبذلك تنطلق أيدي إسرائيل المكبلّة، وبذلك إسرائيل الآن غير ملزمة بشيء منه وبذلك تستطيع الآن أن تتصلّ منه وتقرّر مصير الضفة الغربية والقدس بشكلٍ فرديّ ونقل السفارة إلى القدس". وأنّ الرئيس الأمريكي المنتخب دونالد ترامب مع دخوله البيت الأبيض بعد ٢٦ يوم سينزع الشرعية عن هذه الخطوة في مجلس الأمن.

المجلس التشريعي

إنعقاد جلسة المجلس التشريعي في غزة لمعارضة تدخّل رئيس السلطة الفلسطينية برفع الحصانه عن خمسة نواب من خصومه السياسيين؛ دعت لها كتلة حماس البرلمانيّة في المجلس التشريعي بغزة، للحديث

بشكلٍ قانوني عن قرار المحكمة الدستورية التي منحت الرئيس محمود عباس صلاحيات رفع الحصانة البرلمانية عن النواب الخمسة.

ووقع الرئيس عباس على قرار برفع الحصانة البرلمانية عن خمسة نواب بناءً على الصلاحيات التي منحتها له المحكمة الدستورية العليا، وهم النائب محمد دحلان، النائب نجاه أبو بكر، النائب شامي شامي، النائب ناصر جمعة، النائب جمال الطيراوي.

وانعقدت الجلسة بحضور نواب كتلة التغيير والإصلاح و٦ نواب من كتلة فتح لأول مرة منذ ٢٠٠٧، ٥ من قطاع غزة تحت قبة البرلمان، وسادس من الضفة عبر الهاتف.

محمد فرج الغول، مقرّر اللجنة القانونية في المجلس التشريعي، قال أنّ هذه القرارات ليس لها قيمة قانونية على الإطلاق، والإعتداء على حصانة نواب التشريعي جريمة يعاقب عليها القانون، وأنّ القرارات الصادرة عن المحكمة الدستورية غير قانونية لأنّ المحكمة الدستورية ذاتها غير شرعية حيث أنشئت بقرار مخالف.

النائب الثاني لرئاسة المجلس التشريعي، النائب حسن خريشة، طالب بإلغاء قرار رفع الحصانة عن النواب لأنّه غير قانوني وحقّ لا يمتلكه أحد إلاّ المجلس التشريعي؛ ودعا إلى المحافظة على إطار القانون، وعلى حلّ كافة الإشكاليات بالحوار.

وقد جهد عباس منذ فوز حماس عام ٢٠٠٦ بالتدخل في عمل المؤسسات، بحيث يُحكّم قبضته عليها ويقطع الطريق أمام أعضاء المجلس التشريعي وممارسة صلاحياتهم .

ويبدو أنّ هذه المرة الوحيدة التي يجري مواجهة الرئيس عباس فيها تأتي كرسالة للجانب المصري الذي يختلف مع عباس منذ رفض الأخير إعادة محمد دحلان إلى صفوف حركة فتح، كمطلب للرباعية العربية ومدخل لخطوات تالية تمرّ بالمصالحة وتنتهي بمفاوضات للحلّ تستند إلى المبادرة العربية.

النواب العرب في الكنيست

في أجواء التحريض على النواب العرب في الكنيست، وعلى النائب د. باسل غطاس، صوت أعضاء لجنة الكنيست بالإجماع، على سحب الحصانة البرلمانية من النائب غطاس. حضر إجتماع اللجنة ١٥ عضواً من أعضائها، وصوتوا بالإجماع مع سحب الحصانة البرلمانية، علماً أنّ النواب العرب قاطعوا إجتماع اللجنة. وقال بيان صادر عن القائمة المشتركة "إن مقاطعة جلسة لجنة الكنيست تأتي لأنها جلسة تحريضية وإستعراضية، ومحكمة ميدانية نتيجتها معروفة مسبقاً".

ويأتي هذا القرار بذريعة إتاحة المجال لأجهزة الأمن الإسرائيلية إجراء تحقيق وتفتيش بما يتصل بالشبهات التي تنسبها للنائب غطاس، والتي تتضمن إدخال أجهزة خلووية ورسائل للأسيرين وليد دقة وباسل البرزة.

وآدعى القائم بأعمال المستشار القضائي للحكومة، أنّ أجهزة الأمن وثقت بشريط مصور بدون صوت، وبمصادقة المستشار القضائي للحكومة، عملية إدخال رسائل و ٤ مغلّفات تحتوي على هواتف خلووية وشرائح إتصال.

وصادقت الكنيست على مبادرة وزير الأمن الداخلي، جلعاد أردان، بمنع أعضاء الكنيست من زيارة الأسرى الأمنيين، ما يعني الحدّ من تحرّك النواب العرب، وتضييق الخناق على الأسرى الأمنيين، ومواصلة عزلهم عن شعبهم، بادّعاء أنّ زيارة النواب العرب للأمنيين توفّر لهم منصّة شعبية.

تشكيل وحدة خاصة للرد على تهديدات الأسلحة الكيميائية

أعلن سلاح الهندسة التابع لجيش الإحتلال عن تشكيل وحدة خاصة للتعامل مع تهديدات الأسلحة الكيميائية، التي قد تنشأ أثناء الحرب في سوريا والتي من الممكن توجيهها ضدّ قوات الإحتلال على الحدود الشمالية. ونقلت معاريف عن مسؤول بوزارة حرب العدو "إن هناك تخوفات على منطقة الشمال من إستخدام الأسلحة غير التقليدية ضدنا من جهة سوريا وكذلك محاولات تطويرها".

وأضاف: "إنّ الحرب في العراق وسوريا تدلّ على أنّه باستطاعة أيّ قائد ميليشيا اتّخاذ قرار باستخدام الأسلحة غير التقليدية، وهذا يشكّل تهديداً، سواء كان سيبدأ ضدنا أم لا، ولكن يكفي أن هذه المادّة سوف تقع في الأيدي الخطأ وبالفعل ينتشر ذلك".

وفي سياق متّصل، قال ضابط رفيع في وحدة الهندسة للعمليات الخاصّة المعروفة بـ"يهلوم": "إنّ حماس لم تتوقّف عن حفر الأنفاق، ونعمل على مدار الساعة لتحديد مواقع أنفاق في قطاع غزة". وأجرى مستشفى "هداسا هار تسوفيم" الإسرائيلي بالقدس المحتلة، تدريباً خاصاً يتضمّن عمليات لإستيعاب وإستقبال أعداد من المصابين في حوادث كيميائية إفتراضية. وقالت إدارة المستشفى بأنّ المستشفى سيعمل بكامل طاقته بما يضمن عدم مضايقة المرضى والطواقم الطبيّة خلال التدريب.

إستهداف الورش الصناعية

قامت قوّات الإحتلال بإغلاق مطبعة في مدينة قلقيلية بالضفة الغربيّة، بزعم أن المطبعة كانت تستخدم لأغراض "تحريضية"، كما ادّعى جيش الإحتلال العثور على قطعة سلاح من نوع "كارلو". أعلن ناطق عسكري صهيوني، ضبط قوّات كبيرة من الجيش لما قال عنه أكبر "ورشة لتصنيع أسلحة" بالضفة الغربيّة، وضبطت جميع العتاد المستخدم لتصنيع الأسلحة، ويشمل: ١٥ مخرطة لصناعة السلاح، و٧٠ ماسورة بندقية "سبطانة"، والمئات من بيت الزناد، وعشرات الروابط "الراسورات" من أنواع مختلفة، ومئات الأنواع من الذخائر، و٦٠ قطع تجميع، والعشرات من ملف تسلا، وخمسة مخازن ذخيرة، و٦ مقابض اسلحة، وسلاح "m16" صناعة ذاتية.

ويُشار إلى أن قوّات الإحتلال تتعمّد إظهار وكشف ضبط الوسائل القتاليّة على وسائلها الإعلاميّة، وتضخيم هذه الأحداث ليكون لها ذريعة للإنتهاكات المتواصلة بحق الشعب الفلسطيني؛ بما فيها المداهمات الليليّة والإعتقالات....

إنتفاضة القدس خلال ٢٠١٦

بدأت إنتفاضة القدس عام ٢٠١٦ بزخم كبير، وإمتداد لعمليّاتها التي بدأت في أكتوبر ٢٠١٥، ووصل عدد الشهداء إلى ٢٦٧ منذ بداية الإنتفاضة، منهم ١٢٢ شهيداً منذ بداية عام ٢٠١٦، بينهم ٣٢ طفلاً.

وتطوّرت عمليات المقاومة ضدّ المحتل وتعدّدت رغم أن بدايتها في العام ٢٠١٥ اتّخذت شكل الطعن بالسكاكين على الحواجز ومحيط المستوطنات المُقامّة في الضفّة والقدس، إلا أنّها تطوّرت في الرابع الأول من العام ٢٠١٦ لتتواصل العمليات من خلال عمليات الدهس وإطلاق النار إستكمالاً لما بدأه مهند الحلبي مفسّر الإنتفاضة.

ووصل عدد العمليات التي نُفذت خلال إنتفاضة الأقصى بإطلاق النار إلى ١٥ عملية، معظمها في العام ٢٠١٦. ولعلّ ما ميّز هذه العمليات استخدام الأسلحة المصنّعة محلياً من كارو والبنادق البسيطة. وكما هو الحال في بداية الإنتفاضة تركّزت هذه العمليات في مدينتي الخليل جنوباً والقدس المحتلّة حيث بلغ عدد شهداء الخليل ٧٩ شهيداً، والقدس ٥٧ شهيداً.

وبحسب التقسيمات الجغرافيّة فإنّ عدد شهداء الضفّة المحتلّة والقدس بلغوا ٢٢٩ شهيداً، مدينة الخليل كانت من أكثر المدن التي سقط فيها الشهداء وبلغ عددهم ٧٩ شهيداً، تلتها مدينة القدس بـ ٥٧ شهيداً، ورام الله ٢٥ شهيداً فمدينة جنين ٢٢ شهيداً، ثم مدينة نابلس ١٩ شهيداً، وبيت لحم ١٥ شهيداً، وطولكرم خمسة شهداء، ومحافظه سلفيت أربعة شهداء ومدينة قلقيلية ثلاثة شهداء.

وخلال الإنتفاضة أيضاً بلغ عدد الشهداء من القطاع ٣٤ شهيداً من قطاع غزة، وشهيدتين من الداخل الفلسطيني المحتل، والشهداء العرب بلغ عددهم إثنين. من بين الشهداء ٢٥ من النساء، و ٦٢ من الأطفال، و ٧٧ شهيداً سقطوا على الحواجز، و ١٢٨ شهيد على خلفيّة قيامهم بطعن أو إشتباه بطعن، و ٢٩ شهيداً جرّاء قيامهم بعمليات دهس، ٥٤ شهيداً في المواجهات، وخمسة شهداء تعرّضوا للدهس من قبل المستوطنين، وشهيد أطلق عليه النار للإشتباه برشقه الحجارة، وثلاثة شهداء أسرى. واحتجزت سلطات الإحتلال جثامين ١٣٨ شهيداً، سلّمت جثامين معظمهم ولا يزال ٢٦ شهيداً محتجزاً إثنين منهم من القدس و ٢٤ جثماناً من الضفّة الغربيّة.

الإحتلال يهدم ٨٦٦ منشأة فلسطينية

وصل عدد المنشآت الفلسطينية التي تمّ هدمها من قبل الإحتلال عام ٢٠١٦ إلى ٨٦٦، وأثرت على حياة ٥٧٠٤ فلسطينيين، بينهم ١٢٢١ أصبحوا بلا مأوى من ضمنهم ٥٨٦ طفلاً، دون تحديد عدد المنازل وماهية المنشآت.

وأدان رؤساء بعثات دول الإتحاد الأوروبي في القدس ورام الله، في بيان مشترك هدم سلطات الإحتلال الإسرائيلي ٨٦٦ منشأة فلسطينية في الضفة المحتلة خلال العام الحالي، مُطالبين بوقف عمليات الهدم. ولم يذكر البيان الأماكن التي جرت فيها عمليات الهدم بالضبط، غير أن العمليات المُعلنة غالبيتها العظمى تكون في المنطقة "ج" التي تشكّل ٦١% من مساحة الضفة وتخضع لسيطرة أمنية وإدارية إسرائيلية. ويقول فلسطينيون ومؤسّسات حقوقية فلسطينية و"إسرائيلية" ودولية إنّه في الوقت الذي تُصعد فيه "إسرائيل" من عمليات البناء الإستيطاني، فإنّها تُصعد أيضاً من هدم المنازل الفلسطينية في المنطقة "ج" بداعي البناء غير المرخّص.

وقد طالعت عمليات الهدم "الإسرائيلية" هذا العام العديد من المنشآت التي قدّمها الإتحاد الأوروبي كمساعدات إنسانية للفلسطينيين. وتبلغ قيمة المنشآت الإنسانية التي تمّ هدمها أو مصادرتها من قبل "إسرائيل" بعد أن تمّ تقديمها من الإتحاد الأوروبي والدول الأعضاء حوالي ٥٣٦ ألف يورو، قرابة ٥٧٠ ألف دولار. وجدّد رؤساء بعثات دول الإتحاد الأوروبي في القدس ورام الله موقف الإتحاد الأوروبي الراض لعمليات الهدم.

وقال البيان: "يدعو الإتحاد الأوروبي إسرائيل لوقف عمليات هدم المنشآت والمنازل بما يتماشى مع واجباتها وفق القانون الدولي كقوة إحتلال، وكذلك وقف سياسة الإستيطان والتوسّع ومصادرة الأراضي للإستخدام الإسرائيلي الحصري ومنع التنمية الفلسطينية".

وبحسب مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة "أوتشا"، فقد هدمت السلطات الإسرائيلية ٤٥٣ منشأة طوال العام ٢٠١٥ في المنطقة المصنّفة "ج" في الضفة الغربية.

الزيادة السكانية بغزة

شكّل تجاوز تعداد سكّان قطاع غزة خلال عام ٢٠١٦ لمليوني نسمة قلقاً كبيراً من الناحية الإقتصادية على السكّان في ظلّ الوضع الإقتصادي الصعب منذ الحصار الإسرائيلي المفروض عام ٢٠٠٧، في حين أُعتبرت الزيادة السكانية في القطاع نعمة في مواجهة "إسرائيل" ديمغرافياً.

ويرى مراقبون أن الزيادة السكانية، سواء كانت في قطاع غزة أو الضفة المحتلة، قد تشكل تهديداً كبيراً على الوجود الإسرائيلي إذا تمّ إعداد الخطط الجيدة في استثمار الطاقة الإنتاجية البشرية التي يتمتع بها السكان، سواء مدنياً بالإنتاج المحلي أو عسكرياً بمقاومة الإحتلال.

وسجّل إرتفاع كبير في معدّل المواليد خلال العام الحالي باعتبار أنّ هناك "مولود كل عشر دقائق"، غير أن شهر نوفمبر/ تشرين ثاني الماضي شهد ٤٦٧٦ مولوداً جديداً، بمعدّل ١٥٦ مولود يومياً.

من جهته يرى جهاز الإحصاء الفلسطيني في تقرير له، أنّ قطاع غزة البالغ مساحته، ٣٦٠ كيلو متر مربع، يُعدّ من أكثر بقاع الأرض إزدحاماً بالسكان، ويُسجّل لكل كيلو متر مربع ٤٦٦١ نسمة.

وتُظهر الإحصائية الحديثة في القطاع أنّ من إجمالي عدد سكان قطاع غزة (١٠١ ألف و ٣٢٤ ذكوراً) بنسبة ٥٠,٦٦% ، و(٩٨٦ ألف و ٧٨٠ إناثاً) بنسبة ٤٩,٣٤%.

في حين بلغ عدد سكان محافظة غزة ٧٥٤ ألف و ٣٢١ نسمة، منهم ٣٨٣ ألف و ٢٣٨ ذكورا، و ٣٧١ ألف و ٨٣ إناثا كما بلغ عدد سكان محافظة خان يونس ٣٨٨ ألف و ٧١٠ نسمة، منهم ١٩٧ ألف و ٣٩١ ذكورا، و ١٩١ ألف و ٣١٩ إناثا.

وتُبيّن الإحصائية أنّ عدد سكّان محافظة الشمال ٣٢٦ ألف و ٣٩٨ نسمة، منهم ١٦٦ ألف و ١٩٤ ذكور، و ١٦٠ ألف و ٢٠٤ إناث، في حين بلغ عدد سكّان المحافظة الوسطى ٢٨١ ألف و ٣٤٧ نسمة، عدد الذكور منهم ١٤١ ألف و ٣٨٣، والإناث ١٣٩ ألف و ٩٦٤.

أمّا محافظة رفح فبلغ عدد سكّانها ٢٤٩ ألف و ٢٤٥ نسمة، منهم ١٢٥ ألف و ٣٥ ذكورا، و ١٢٤ ألف و ٢١٠ إناثا.

أعلى نسبة معتقلين من القدس

يطوي الأسرى في سجون الإحتلال عام ٢٠١٦ بمزيد من الإنتهاكات والظروف المعيشية الصعبة، بالتزامن مع إرتفاع عددهم وبالمقابل إستمرار نضالهم ضدّ السجّان والإعتقالات الإدارية.

وبحسب إحصاءات نادي الأسير الفلسطيني، فإنّ مجموع الشبان الذين تمّ إعتقالهم خلال العام ٢٠١٦ بلغ ٦٠١٩ منهم ١١٤٠ طفلاً، ١٥٣ من النساء، وأعلى نسبة من المعتقلين كانت من مدينة القدس تلتها محافظة الخليل.

عدد كبير من هؤلاء الأسرى تمّ الإفراج عنهم، حتى بلغ عدد المعتقلين في سجون الإحتلال حتى نهاية نوفمبر - تشرين ثاني الماضي ٧٠٠٠ أسير منهم ٤٨ أسيرة، ونحو ١١ فتاة قاصر، ونحو ٣٥٠ من الأطفال، تركّزت معظمها في الربع الأول من العام.

ولعلّ المميّز في العام ٢٠١٦ هو إستمرار حالات الإضرابات الفردية في سجون الإحتلال، فقد بدأ العام ٢٠١٦ بإضراب الأسير محمد القيق الذي كان لا يزال مستمرا، وتبعه إضراب عدد آخر من الأسرى ضدّ إعتقالهم الإداري حيناً، و لتحسين ظروفهم المعيشية أحياناً أخرى.

وارتفعت وتيرة الإعتقالات لنشطاء على مواقع التواصل الإجتماعي وهو ما لم يكن موجود في السابق، فهذا العام أصبح ملاحظ بشكل كبير، حتى وصل الأعداد إلى قرابة ٥٠٠ معتقل.

والأمر الثاني هو الإرتفاع العالي بنسبة إعتقال الأطفال والنساء، فنسبة الإعتقالات بين صفوفهم بلغت أعلى نسبة منذ تاريخ الإعتقالات، وتصدر بحقهم أحكاماً عالية.

كما زادت وتيرة الإعتقالات الإدارية بشكل كبير، بحسب الخفش، ففي حين لم يكن الرقم يتجاوز ال ٣٠٠ معتقل أصبح اليوم الرقم ٨٠٠ معتقلاً إدارياً معظمهم تمّ إعتقالهم هذا العام، وتحديدأ في منطقة الجنوب الخليل وبيت لحم.

فرنسا تبليغ الفلسطينيين تأجيل المؤتمر الدولي للسلام

أكّد السفير الفلسطيني لدى فرنسا، سليمان الهرفي، أنّ فرنسا أبلغت الفلسطينيين تأجيل المؤتمر الدولي للسلام الذي كان مقرراً في باريس هذا الشهر، إلى يناير المقبل. وقال إنّ التأجيل تمّ بناءً على طلب وزارة الخارجية الفرنسية لإجراء المزيد من المشاورات بشأن المؤتمر الدولي للسلام.

من ناحيته قال عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، أحمد مجدلاني، أنّ المشاورات التي تُجرىها فرنسا لعقد المؤتمر الدولي للسلام وضمن أوسع مشاركة دولية فيه "صعبة للغاية"، وقال مجدلاني: " يوجد رفض أمريكي لانعقاد المؤتمر الدولي، وكذلك رفض إسرائيلي يُعرقل مساعي باريس حتى الآن".

وسبق أن أكدت الرئاسة الفلسطينية قبل أيام موافقتها على كل ما تقرره فرنسا بخصوص ما يتعلق بعملية السلام ومساعي عقد المؤتمر الدولي في باريس.
ورفضت إسرائيل المبادرة الفرنسية، وأعلنت تمسكها بخيار المفاوضات الثنائية مع الفلسطينيين لتحقيق السلام من دون شروط مسبقة.

غالبية الفلسطينيين يعتقدون باستحالة "حل الدولتين"

أظهر استطلاع حديث للرأي، أن ثلثي الفلسطينيين يعتقدون أن التوصل إلى "حل الدولتين" لإنهاء الصراع القائم مع إسرائيل لم يعد ممكناً.
وقال المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، أن نسبة أولئك الذين فقدوا الثقة في هذا الاتفاق ارتفعت من ٥٦ % في سبتمبر إلى ٦٥ % حالياً، مرجحاً أن سبب ذلك هو تسارع النشاط الإستيواني.
ولا يزال الجزء الأكبر من المجتمع الدولي يدعم إقامة دولة فلسطينية إلى جانب إسرائيل، رغم أن اتفاقاً كهذا يبدو مُعقداً على نحو متزايد، بسبب استمرار نمو المستوطنات من جهة، وإستمرار وجود فجوات واسعة بين قادة الطرفين من جهة أخرى، مما حال دون إنعقاد أي محادثات مهمة منذ عام ٢٠٠٩.
كما وجد الاستطلاع أن ٥٤ % لا يتفون في القيادة المنتخبة حديثاً لحركة فتح، التي يتزعمها الرئيس الفلسطيني محمود عباس.

نقل السفارة الأميركية إلى القدس

قال رئيس وزراء العدو، إن فكرة الرئيس الأميركي المنتخب، دونالد ترامب، بشأن نقل السفارة الأميركية من تل أبيب إلى القدس هي فكرة "عظيمة"، مستخدماً التوصيف ذاته الذي أطلق على الطائرة "إف ٣٥" باللغة العبرية.

وأشاد بالإدارة الأميركية الجديدة بقيادة دونالد ترامب، حيث قال أنه من أكثر الشخصيات دعماً لإسرائيل وأنه يُقدّر رغبة إسرائيل في السلام، مؤكداً أن إسرائيل تتمتع بكونها تحظى بالدعم الأميركي الواسع أكثر من

أيّ دولة أخرى في العالم، وأنّ "الولايات المتّحدة تدرك أنّ إسرائيل هي التي تقرّر مصيرها، وهي التي تتخذ القرار بشأن مستقبلها".

حماس تمتلك ترسانة صواريخ ضخمة

أعربت مصادر عسكريّة في جيش الاحتلال، عن قلقها الكبير من ترسانة الصواريخ التي تمتلكها حماس، وأضافت المصادر: "تلك الصواريخ من النوع الثقيل، وتصيب أهدافها بدقّة وذات جودة فائقة، وتمّ تصنيعها على يد وسطاء إيرانيين".

وحسب ترجيحات المصادر العسكريّة، ففي الحرب المُقبلة مع حماس ستستخدم حماس تلك الصواريخ. وأكد ضابط إسرائيلي كبير أن ما يشغل إسرائيل هو وجود أسلحة غير تقليديّة في المنطقة، معتبراً أنّ تهديدها لم يختف كلياً من الشرق الأوسط نتيجة دخول كميات كبيرة منها إلى العديد من دول المنطقة، وهو ما يتطلّب من الجيش المبادرة للمعركة.

ونقل الخبير العسكري الإسرائيلي في صحيفة معاريف نوحام أمير، عن الضابط قوله إن القاعدة المأخوذة عن الجيش الإسرائيلي أنه إمّا أن يستعدّ للمعركة أو يخوضها، لكن اليوم لم تعد هذه القاعدة مُجدية، بل لا بدّ من إضافة بند إليها يُطالب الجيش بالمبادرة إلى المعركة، ورفع مستوى الرّدع الإسرائيلي، وإبعاد العدو عن حدوده قدر الإمكان.

وأضاف أن سوريا تحوز منظومات دفاع جويّة تُعتبر من الأكثر تقدماً في العالم، بما فيها منظومات "أس ٣٠٠" و"أس ٤٠٠" وغيرها، بينما حصل الجيش المصري مؤخراً على غواصة بحريّة، وهو في الطريق لحيازة طائرات قتاليّة متطورة.

وقال إن المعلومات الأمنيّة الإسرائيليّة تقدّر أنّ قيمة ما تمّ إنفاقه في الشرق الأوسط على صفقات السلاح أثناء الآونة الأخيرة بلغ مئتي مليار دولار، لكن أكثر ما يُقلق إسرائيل هو الأسلحة الدقيقة "وهو ما يعلمه أعداؤنا، فالمساحة لدينا صغيرة لكنّها مكتنّزة بالأهداف الإستراتيجيّة، وهذا أمر واضح لجميع الأطراف في المنطقة".

مؤشر الديمقراطية "الإسرائيلية": تزايد التطرف القومي

أظهر إستطلاع "مؤشّر الديمقراطية الإسرائيلية" للعام ٢٠١٦، الذي يصدر عن "المعهد الإسرائيلي للديمقراطية"، أنّ ٥٣% من اليهود يعتقدون أنّ المواطنين العرب في إسرائيل مظلومون مقارنة باليهود، لكن ٤٤,٥% منهم يؤيدون أنّ تضحّ إسرائيل، "كدولة يهودية"، ميزانيات للبلدات والمدن اليهودية أكثر من البلدات العربية.

وعبر ٥٩% من اليهود عن معارضتهم لضمّ أحزاب عربية للحكومة ولتعيين وزراء عرب، بينما تبين من الإستطلاع أنّ ٧٢% من العرب يؤيدون إنضمام الأحزاب العربية للحكومة وتعيين وزراء عرب.

كذلك اعتبر ٥٣% من المستطلّعين أنّ التوتر الأكبر في إسرائيل هو بين اليهود والعرب، وهذه النسبة أعلى بـ ٦% عنها في إستطلاع العام الماضي. ورأى ٢٤% أنّ التوتر الأشدّ هو بين اليمين واليسار، ثم بين العلمانيين والمتدينين (١٠,٥%)، يلي ذلك بين الأشكناز واليهود الشرقيين (١,٥%).

واعتبر ٢٦% من مجمل المستطلّعين أنّه يوجد توازن بين المركّبين اليهودي والديمقراطي في إسرائيل، بينما قال ٤٥% إنّ المركّب اليهود أقوى، وقال ٢٣% إنّ المركّب الديمقراطي أقوى.

وقال ٧٢% من اليهود أنّ القرارات المصيرية المتعلقة بالسلام والأمن يجب إتخاذها بأغلبية يهودية. واعتبر ٦٢,٥% من اليهود أنّه أثناء "الحرب على الإرهاب" لا مكان لاعتبارات أخلاقية ومسموح إستخدام كافة الوسائل من أجل منع هجمات. وقال ٥١% أنّه إذا اشتبّه الشاباك أو الشرطة أو الجيش بأحد بأنّه "ضالع في الإرهاب"، ينبغي منحهم الصلاحية الكاملة في إجراء التحقيق من دون أيّة قيود قانونية.

ويبرز في الإستطلاع إنعدام الثقة بمؤسّسات الدولة. وقال ٢٦,٥% فقط إنهم يتقنون بالكنيست، و ٢٧% بالحكومة، و ١٤% بالأحزاب.

وبلغت نسبة الثقة بالشرطة ٤٠%، وبالمحكمة العليا ٥٦%، وبرئيس الدولة ٦١,٥% وبوسائل الإعلام ٢٤%. لكن ثقة اليهود بالجيش الإسرائيلي ما زالت مرتفعة ووصلت إلى ٩٠%، بينما النسبة العامة هي ٨٢%.

ورأى ٧٥% من مجمل المستطلّعين أنّ السياسيين الإسرائيليين منعزلون عن مشاكل واحتياجات الجمهور، كما عبّر ٧٩% عن إعتقادهم بأنّ السياسيين يهتمّون بمصالحهم الشخصية أكثر من إهتمامهم بمصالح الجمهور الذي انتخبهم. وقال ٤٧% أنّه لا يوجد في إسرائيل حزب يعبّر عن أفكارهم بشكل جيّد.

وقال ٦١% من المستطلعين العرب أنّ قيادتهم تهتمّ بالأساس بمشاكل الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة وبشكل أقلّ بمشاكل المجتمع العربي في إسرائيل.

وقال ٨٥% من مجمل المستطلعين أنّ على إسرائيل الحفاظ على الطابع الديمقراطي من أجل مواجهة التحديات. ورأى ٦٠% أنّه يجب ضمان حرية التعبير لأناس يعبرون عن مواقف ضدّ الدولة، لكن في الوقت نفسه اعتبر ٧١% من اليهود أنّ منظمات حقوق الإنسان والمواطن تضرّ بإسرائيل، كما أن ٥٢,٥% من اليهود يعتبرون أنّه ينبغي سحب حقّ الإقتراع ممّن لا يوافق على التصريح بأنّ إسرائيل هي "الدولة القوميّة للشعب اليهودي".

إسرائيل وإدارة ترامب

أبدى بنيامين نتنياهو، رئيس حكومة العدو، تفاؤله حيال قدرته على القيام بخطوات ذات بعد إستراتيجي وتاريخي وتنفيذ مشاريع مشتركة مع الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، والتي تُعدّ عليه تحريكها والنهوض بها في عهد الرئيس المنتهية ولايته، باراك أوباما.

وكشف نتنياهو النقاب عن تطلّعاته عقب الجلسة التي جمعت رئيس الموساد الإسرائيلي، يوسي كوهين، ونائب مستشار الأمن القومي، يعقوب نيغل بالجنرال مايكل فلين، مستشار الرئيس ترامب للأمن القومي، والذي أكّد خلال الجلسة أن الرئيس المنتخب جادّ في نواياه بنقل السفارة الأميركيّة من تل أبيب للقدس المحتلة.

ويرى نتنياهو أن الجلسة وما صدر من تصريحات عن مستشار ترامب للأمن القومي، بمثابة نقطة تحوّل جوهريّة بكلّ ما يتعلّق بالسياسة الخارجيّة لواشنطن بالعالم بشكلٍ عام، وتجاه الشرق الأوسط وإسرائيل على وجه الخصوص، حيث قال نتنياهو: "يوجد هنا فرصة تمكّنا من إحداث تغييرات جوهريّة وتاريخيّة"، وتمحور النقاش في الجلسة التي جمعت الجانب الإسرائيلي بمستشار الأمن القومي للرئيس الأميركي المنتخب، حول الإتّفاق النووي مع إيران والحرب الدائرة في سورية وموقف الرئيس ترامب منها، حيث شدّد رئيس الموساد والأمن القومي على المصالح المصيريّة لإسرائيل بأيّ حلّ أو تسوية مستقبليّة بسورية والرغبة بعدم السماح لإيران وحزب الله بالسيطرة على الدولة السورية.

وعلى الرغم من التفاؤل الذي يبديه نتتياهو، بيد أنّ هناك تباين بالمواقف داخل حكومته بالعديد من القضايا والمواقف وبالذات في القضية الفلسطينية، ففي الوقت الذي أعرب فيه نتتياهو عن تطلّعه للعمل مع الرئيس ترامب نحو الدفع لحلّ الدولتين، إصطدم نتتياهو بمعارضة شديدة من قِبَل أحزاب اليمين المُعارضة لحلّ الدولتين.

وقد عكس موقف رئيس حزب "البيت اليهودي" الوزير نفتالي بينيت، المعارضة الشديدة داخل الحكومة حول أيّ حلّ سياسي مع الفلسطينيين، حين قال الوزير بينيت: "يجب إستغلال فوز ترامب بالرئاسة من أجل شطب حلّ الدولتين من الأجندة".

وليس المسار الفلسطيني فقط محور للجدل داخل حكومة نتتياهو، حيث تباينت المواقف بين الأحزاب المشاركة بالإئتلاف الحكومي بكلّ ما يتعلّق بمستقبل الجولان السوري المحتل، حيث طالب نتتياهو بالإعلان عن ضمّ الجولان للسيادة الإسرائيليّة فور دخول ترامب للبيت الأبيض والحصول على إعتراف من الإدارة الأميركيّة بذلك، بيد أنّ وزير الأمن ليبرمان سارع للتحفّظ ومعارضة هذا الطرح، لافتاً إلى أنّ المصلحة الحاليّة لإسرائيل في المرحلة الراهنة الإطاحة بالأسد من نظام الحكم بسورية.

قلق إسرائيلي من إنتصار حلب

في كل مرّة كان يحرز الجيش السوري تقدّماً على الجماعات التكفيرية كانت إسرائيل تبدو هي الخاسر والمتألّم، والأكثر تخوّفاً من تراجع المشروع التكفيري الإستنزافي لصالح جهود محور الممانعة، وقد اعتبر "عاموس هرئيل" المحلّل العسكري لصحيفة هآرتس على سبيل المثال "أنّ إكتمال السيطرة على شرق حلب سيسمح للرئيس السوري بشار الأسد بالإنّقال إلى مهمّات عسكريّة أخرى، حتّى ولو دام الإستعداد فترة طويلة"، مشيراً إلى أنّ الخطوة المنطقيّة، والمطلوبة تقريباً من ناحية الحكومة السورية، تتعلّق بمنطقة إدلب، التي تقع بين حلب والساحل السوري، هذه المنطقة، بحسب هرئيل، ذات أهميّة روسية-سورية مشتركة. فالنظام السوري معنيّ بإبعاد فوّهات المدافع التي تهدّد مدن اللاذقية وطرطوس، فيما ترغب روسيا بحماية قاعدتها الجويّة والمرفأ البحري اللذان تستخدمهما في نفس المنطقة". ولفت إلى "أنّ الإنتصارات العسكريّة من المتوقّع أن تشجّع الرئيس الأسد للمبادرة بخطوة تستلزم دعماً روسياً وإيرانياً، لإعادة السيطرة على منطقة الحدود مع إسرائيل" في الجولان (المحتل).

وهذه نقطة الإهتمام المصيريّة لـ"إسرائيل"، التي ليست مسرورة أيضاً من الإنتصار في حلب، منوّهاً إلى أن إستئناف القتال بوتيرة أكبر بين النظام والمسلحين في الجولان من المتوقع أن يورط "إسرائيل" لسببين: الأول، إنزلاق إطلاق النار ممّا يستدعي رداً "إسرائيليّاً" ومن المتوقع أن يجعلها تتدخّل في القتال، للمرّة الأولى بحجم أكبر من كل سنوات الحرب في سوريا. الثاني، هجمات جويّة روسيّة على مقربة من الحدود تكون مدخلاً لتصادم غير مقصود مع سلاح الجوّ ومع منظومات "الدفاع" الجوي "لإسرائيل".